

فيما أعلنت النفط بلوغ الواردات أكثر من ٧ مليارات دولار خبراء نفطيون لـ (المدى الاقتصادي): زيادة العائدات تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني

□ بغداد / صابرين علي - وكالات

أعلنت وزارة النفط أن واردات العراق لشهر أيار الماضي بلغت أعلى مستوياتها، ٧ مليارات و ٤٥٠ مليون دولار، فيما أكد خبراء نفطيون انعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

ووصلت صادرات العراق إلى مليونين و ٢٢٥ برميل يوميا من النفط الخام العراقي.

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى الاقتصادي): إن الارتفاع الحاصل في العائدات النفطية ينعكس إيجاباً على الاقتصاد العراقي من خلال استخدام جزء منها لتطوير حقول جديدة فضلاً عن دعم الموازنات العامة السنوية التي تتضمن في حقيقتها الاستثمارية تنفيذ مشاريع خدمية واعدارية.

وأضاف الجواهري: أن البيانات التي تعلن عنها وزارة النفط عبر شركة تسويق النفط (سومو) تمتلك نسبة عالية من الدقة بسبب إشراف كثير من الجهات الرقابية عليها، مبيهاً أنها تذهب بالحصول النهائية إلى صندوق تنمية العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الذي أقر منذ عام ٢٠٠٣ بوضع وصاية الأمم المتحدة على عائدات العراق النفطية.

وتابع الجواهري: أن واردات النفط خلال العام الحالي ليست مثيلة للأعوام السابقة بسبب وجود كلف تطوير الإنتاج والشركات التي أصبحت حالياً أكبر مما كانت عليه سابقاً، موضحاً أن قسماً منها يذهب إلى أجور الشركات العاملة في تطوير الحقول ضمن جولات التراخيص النفطية، فضلاً عن كلف أخرى لتطوير الإنتاج بعد إدخال التكنولوجيا الحديثة خلال العام الحالي.

من جانبه قال الأكاديمي عمرو هشام إن الأرقام التي أعلنت عنها وزارة النفط تتفق بالشفافية والدقة بسبب كثرة الجهات الرقابية المشرفة على عملية إعداد وتحديد هذه السقوف الإنتاجية.

وأضاف هشام: أن هذه الأرقام قياسية و ينعكس بطبيعة الحال إيجابياً على الموازنة العامة للدولة لافتاً إلى العجز الذي تحدثت عنه موازنة العام الحالي ٢٠١٠ والذي سوف تعالجه الزيادات المتوقعة في الإنتاج والتصدير.

ولفت إلى أن الأحداث التي شهدتها بعض الدول المصدرة للنفط انعكست إيجابياً على مشهد أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي حققت إيرادات مهمة للعراق.

إلى ذلك دعا الخبير صبحي البدري إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للعائدات النفطية بزيادتها الحالية في موارد التنمية والإعمار وإدامة زخم الاقتصاد الوطني.

وكان العراق قد أرم ثلاث جولات تراخيص نفطية لتطوير حقول نفطية توزعت في معظم مناطق البلد سعياً لتطوير الإنتاج بعد فترة كساد وخمول امتدت أكثر من عقدين من الزمن.

وكشفت وزارة النفط عن عقود خدمة وليست

مشاركة في الإنتاج خلال العام الماضي ٢٠١٠ أثير حولها جدل كبير من قبل أوساط سياسية وأخرى اقتصادية خبيرة بشؤون النفط تركزت حول عدم قانونيتها في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز

بظلم المشهد النفطي والغازي في العراق. وقال مدير عام شركة تسويق النفط العراقية (سومو) فلاح العامري لوكالة كريستيان لآنباء (أكانيوز) إن: واردات العراق المالية لشهر أيار الماضي بلغت ٧ مليارات و ٤٥٠ مليون دولار بعد ان وصل التصدير لأعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٣ إذ بلغ مليونين و ٢٢٥ برميل يوميا من النفط الخام

يصدر للأسواق الآسيوية والأوروبية والأميركية. وأضاف أن التصدير من البصرة وصل إلى مليون و ٧٢٥ برميلا و من أنبوب جيهان التركي ٤٩٠ ألف

برميل من النفط الخام والتصدير إلى الأردن بلغ ١٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام . وأوضح أن "معدلات الأسعار وصلت إلى ١٠٨ دولارات للبرميل الواحد، أي أعلى مستوى لأسعار النفط، بعد جهود شركة التسويق النفطية (سومو) في العمل على تطوير وتنويع الأسواق العالمية للنفط الخام العراقي".

وأعلنت وزارة النفط العراقية أنها بدأت بوضع اليات جديدة تتعلق بالبحث عن أسواق نفطي عالمية لتسهيل تسويق ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط العراقي الخام مؤكدة أنها قادرة على تسويق هذه الكمية بشكل انسيابي.

وكشفت وزارة النفط العراقي أن ٦٠٪ من النفط الخام يصدر للأسواق الآسيوية العالمية مؤكدة أن



العراق يفضل السوق الآسيوية على الأميركية لعدم تحمل العراق أموال نظام النقل (الترانزيت).

وأعلنت لجنة النفط والطاقة النيابية أن اللجنة أوصت بمنع أي تعاقد من قبل وزارة النفط بخصوص إنشاء مشاريع نفطية متوسطة وكبيرة من دون الحصول على غطاء تشريعي من مجلس النواب.

وفشل مجلس النواب بدوره السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينعض بالواقع النفطي حال إقراره.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت شهر أيلول العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليار برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي

القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط. وتعتزم وزارة النفط زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

وقال مدير شركة تسويق النفط العراقية (سومو) فلاح العامري: ان العراق صدر في المتوسط ٢٢٢٥ مليون برميل يوميا في مايو أيار مقارنة مع ٢١٤١ مليون برميل يوميا في ابريل نيسان مسجلا أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠٣.

وأضاف العامري أن العراق صدر ١,٧٢٥ مليون برميل يوميا من البصرة و ٥٠٠ ألف برميل يوميا من حقول النفط الشمالية حول كركوك بما في ذلك عشرة آلاف برميل يوميا بالشاحنات إلى الأردن.

البنك المركزي: قرار رفع الأصفار يحتاج إلى عمل ميداني

□ بغداد / وكالات

نكر البنك المركزي العراقي أن قرار رفع الأصفار من العملة العراقية مُتخذ لكنه يحتاج إلى عمل ميداني.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد

صالح لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن قرار رفع الأصفار من العملة العراقية مُتخذ ولكنه يحتاج إلى عمل ميداني على مستوى المصارف والحسابات الدولية إضافة إلى سحب العملة القديمة. وأضاف صالح: أن العمل الميداني مهم

مصادر: اتفاقيات لإنشاء منظومة لنقل النفط والغاز وزيادة التبادل التجاري مع سوريا

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت سوريا عن توقيعها مذكرة تفاهم تتناول مشروع إنشاء منظومة خطوط أنابيب النفط والغاز لنقل النفط الخام والغاز العراقيين عبر سوريا، على أن يتم البدء بضخ النفط العراقي بنهاية العام الجاري.

وقالت وكالة الأنباء السورية (سانا) إن وزير النفط والثروة المعدنية سفيان العالو وقع مع نظيره العراقي عبد الكريم العبيبي مذكرة تفاهم تتناول مشروع إنشاء منظومة خطوط أنابيب النفط والغاز لنقل النفط الخام والغاز العراقيين عبر سورية، واستثمار الاستطاعة الفائضة لخطوط النفط الحالية، على أن يقوم الجانب العراقي بإصلاح أنابيب النفط من جانبه.

وتضمنت مذكرة التفاهم أن يتم البدء بضخ النفط العراقي بنهاية العام الجاري، وتطوير حقل عكاس الغازي، وتبادل المشتقات النفطية بين الجانبين، والتعاون في مجال تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

وكانت وزارتا النفط في سوريا والعراق وقعتا في آب الماضي، اتفاقية نقل النفط الخام والغاز العراقيين إلى ساحل البحر الأبيض

المتوسط عبر الأراضي السورية.

ويبحث الوزير السوري مع عبيبي في شهر شباط الماضي، التعاون الثلاثي بين سوريا والعراق وإيران لإقامة خط لنقل الغاز الإيراني إلى سوريا مستقبلا ومن ثم وصله بخط الغاز العربي ومنه للدول المشاركة في هذا الخط أو إلى تركيا لتصديره إلى أوروبا.

ووقع العراق مع سوريا عام ٢٠٠٧، اتفاقا يقضي إعادة تشغيل أنبوب النفط الممتد بين كركوك العراقية وبنابيس السورية بعد تأهيله في الأراضي العراقية، وبناء خزانات على جانبي الحدود لتبادل المشتقات النفطية بين البلدين.

وقال العالو العام الماضي، إن سورية تعلن دائما جهوزية خط بنابيس كركوك لكن الجزء المعطل هو من الحديثة العراقية إلى كركوك، لافتا إلى أن الخط ينقل نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا، لتصديرها من العراق أو استخدامها محليا في سورية.

كما يعتبر حقل عكاز من أضخم حقول الغاز الطبيعي في العراق، وهو واحد من ٨ حقول نفط وغاز فتحها العراق أمام الشركات الأجنبية في أول جولة من منح العقود العام ٢٠٠٩.

وكانت وزارة النفط قالت مؤخرا إن هناك اتفاقا موقعا مع الجانب العراقي لاستئجار ٥٠ مليون ٢م من الغاز يوميا من حقل عكاز لتصل

اسعار السكاكر (كلوص)		
اسبين	٦,٠٠٠	
بن	٣,٥٠٠	
ميامي	٤,٠٠٠	
غمدان	٢,٧٥٠	
دقدوف	١٠,٥٠٠	
نهل	١٦,٠٠٠	
كلواز	٥,٧٥٠	
جيتانز	٧,٥٠٠	

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي		
العملة	السعر بالدينار	العملة
يورو	١٤٦٠	دينار ايراني
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي
ين ياباني	١٥	ليرة سوري
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية
تومان ايراني		

اسعار اللحوم		
المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

جلستها الأولى بداية العام القادم في القاهرة فيما ستعقد الجلسة الثانية في بغداد، مؤكداً وجود توجه لدى الحكومة العراقية بتسوية ديون المواطنين المصريين العالقة واهتمام هذا الملف الإنساني.

من جانب آخر نكر العيساوي أن "الوقف الشعبي تجاوز في موازنته على ١٣٠ مليار دينار عراقي، وقدمت الوزارة مشروع لإجازة المبلغ يهدف استكمال مشاريع الوقف بالاستفادة من المادة ٢٦ من قانون الموازنة".

لافتا إلى أن "مجلس الوزراء صادق على صرف المبلغ من الوقف المالي المتحقق من زيادة أسعار النفط".

وأكد البنك المركزي العراقي، في ١٢ نيسان الماضي، أن مشكلة العراق مع الديون المترتبة عليه في الخارج، هي مع الدائنين التجاريين الذين لا يعرف عددهم، لافتا إلى أن العراق شكل لجنة وزارية لإيجاد السبل الكفيلة لحماية أمواله في الخارج بعد انتهاء الحصانة الأميركية على الأموال العراقية أو اخر حزيران المقبل.

وهي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف أعبائها،

وإلغاء الديون على البلدان المدينة والدائنة ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تؤدي الحلول البديلة قد فشلت.

وتتوزع مبالغ ديون العراق المترتبة لدول العالم على أربع مجموعات منها ديون لصالح نادي باريس، وديون

لغير نادي باريس، وديون تجارية، وديون لدول عربية، واستطاع العراق أن يخفف ١٢٠ مليار دولار من الديون المترتبة بتمتهه وبالغالبه ١٤٠ مليار دولار، بعد تنازل بعض الدول عنها، كما خفض معظم أعضاء نادي باريس ديون العراق إلى ٨٠٪،

بحسب وزارة المالية العراقية. وأضاف العيساوي أن "الوزارة تحاول إطفاء أكبر قدر من الديون على العراق".

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قد نكر في مؤتمر صحفي مشترك مع الوزير المصري ببغداد أن لجنة التعاون والحوار الإستراتيجي التي الأخير ستعقد

□ بغداد / وكالات

أكدت وزارة المالية أنها ستطلق الأموال التي بنمتها الحكومة المصرية، مبيحة أن مجلس الوزراء صادق على صرف الأموال التي تجاوز فيها الوقف الشعبي على موازنته من الوقف المالي المتحقق من زيادة أسعار النفط.

وقال وزير المالية رافع العيساوي لـ "السومرية نيوز" إن "الديون المصرية المترتبة بذمة العراق تنقسم على قسمين، الأول هي الديون الحكومية والشاني هي ديون القطاع الخاص (الحالات الصفراء)، وهي

لا تعرف على أنها دين إنمها هي أموال محولة وكانت محجوزة في البنك المركزي، مؤكداً أن "العراق سيطلق هذه الأموال على أن يتم التفاوض مع الحكومة المصرية على الدين المصري الحكومي وفق اتفاقية نادي

باريس . ويضم نادي باريس الاقتصادي مجموعا غير رسمية من المولين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم،